



هيئة التشريع والإفتاء القانوني
Legislation & Legal Opinion Commission

القانونية

العدد الأول - السنة الأولى

ربيع الأول 1435 هـ يناير 2014

رئيس التحرير

المستشار / عبدالله بن حسن البوعيين
رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني

هيئة التحرير

المستشارة / معصومة عبدالرسول عيسى
نائب رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني

المستشار الدكتور / مال الله جعفر الحمادي
مدير إدارة التشريع والجريدة الرسمية

المستشار الدكتور /

محمد عبدالمجيد اسماعيل
مستشار بهيئة التشريع والإفتاء القانوني

مدير التحرير

المستشار / خالد ابراهيم عبدالغفار
مدير إدارة الإفتاء القانوني والبحوث

المعاونون لمدير التحرير

المستشار المساعد / جواهر عادل عبدالرحمن
مستشار مساعد بإدارة التشريع والجريدة الرسمية

المستشار المساعد /

الشيخة مريم عبد الوهاب آل خليفة
مستشار مساعد بإدارة الإفتاء القانوني والبحوث

الأستاذة / نورة عبدالرؤف البوعيين
باحث قانوني بإدارة التشريع والجريدة الرسمية

الأستاذ / سعود عبدالعزيز المالكي
باحث قانوني بإدارة الإفتاء القانوني والبحوث

الأستاذة / منيرة محمد المنصور
أخصائي تطبيقات حاسب آلي

مجلة محكمة نصف سنوية متخصصة في
المجال القانوني على المستوى المحلي
والإقليمي والدولي تصدرها هيئة التشريع
والإفتاء القانوني في مملكة البحرين.

للمراسلات

هيئة التشريع والإفتاء القانوني - مملكة البحرين
ص ب 790 - المنطقة الدبلوماسية
هاتف 973,17518000
فاكس 973,17518008
البريد الإلكتروني qanoniya@legalaffairs.gov.bh

رقم التسجيل لدى الإدارة العامة للمطبوعات والنشر
هيئة شؤون الإعلام
ISSN 2210- 1985

تقدم هيئة التشريع والإفتاء القانوني في العدد الأول من "القانونية" خمسة أبحاث قانونية متعمقة في تخصصات متنوعة ، أربعة منها باللغة العربية، وواحد منها بالإنجليزية يعكس اتجاهات القانون والقضاء في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في أخص مسائل العقود الدولية إضافة إلى متابعات قانونية تتمثل في الطاولة المستديرة المنعقدة بهيئة التشريع والإفتاء القانوني بعنوان (قانون تنظيم المباني ودوره في التنمية الاقتصادية والعمرانية) ، وأهم التعديلات الدستورية والتشريعية التي أدخلت على مجلس النواب عام ٢٠١٢ ، وكذلك مقالاً في مجال القانون الجنائي يتسم بالعمق في المعالجة مع البعد الدولي المقارن بالاتفاقيات الدولية في المسألة محل البحث.

يتناول **البحث الأول** والمقدم من القاضي الدكتور / سري صيام - رئيس محكمة النقض، ورئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق بجمهورية مصر العربية - **المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع** ، حيث تتناول هذه الدراسة القيمة المعايير الحاكمة لجودة صناعة التشريع في مباحث ثلاثة ، يُعنى أولها ببيان ماهية التشريع وتطوره من القومية إلى العالمية، ويختص الثاني بالمعايير العامة لجودة صناعة التشريع، ويشتمل الثالث : على المعايير الحاكمة النوعية لجودة صناعة التشريع، والبحث يمثل عمقاً قانونياً وقيمة كبيرة للمسألة محل البحث من أحد أساطين القضاء والتشريع العربي.

ويعرض **البحث الثاني** المقدم من المستشار الدكتور / محمد فؤاد الحريري - وكيل مجلس الدولة المصري والمستشار القانوني لوزارة المالية بمملكة البحرين- **قانون الخدمة المدنية البحريني الجديد الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠** ، وهو من أحدث التشريعات في مجال الوظيفة العامة في المملكة، فيعالج الباحث بقدر كبير من العمق والإحاطة في الفصل الأول الأحكام العامة في قانون الخدمة المدنية الجديد، ثم يعالج في الفصل الثاني أهم أحكام العلاقة الوظيفية في قانون الخدمة المدنية الجديد مقارنة بأحكام قانون الخدمة المدنية القديم، وينتهي الباحث في نهاية بحثه إلى الطفرة التشريعية الجديدة البناءة في مملكة البحرين، بعد نظره تحليلية تأصيلية متعمقة



للقانون من خلال معالجة الأحكام المتعلقة بالتعيين والترقية والنقل والرواتب والمزايا الوظيفية ، وكافة النظم المتعلقة بأحكام الوظيفة العامة.

ويستعرض **البحث الثالث** للدكتور / على اسماعيل مجاهد - أستاذ القانون العام المساعد بالأكاديمية الملكية للشرطة بمملكة البحرين - **الرقابة القضائية على أعمال الإدارة لحماية الحقوق والحريات العامة**، حيث يتناول مفهوم الرقابة على أعمال وتصرفات الإدارة - بصفة عامة - ومستويات الرقابة القضائية على تلك الأعمال حين تعلقها بالحقوق والحريات العامة بصفة خاصة ، حيث قام الباحث بتقسيم البحث إلى مطلبين عالج فيهما مفهوم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، ومبادئ الرقابة القضائية على القرارات الإدارية بشيء من التحليل والتفصيل.

ومن القانون العام ننتقل في **البحث الرابع** إلى رحاب القانون المدني وبحث بعنوان **المسؤولية المدنية المترتبة على إفشاء المؤمن لأسرار المؤمن عليه**، وهذا البحث مقدم من الأستاذ الدكتور / مهند أحمد محمود صافوري، والأستاذ الدكتور / حازم سالم الشوابكة وهما أستاذان مساعدان بقسم القانون الخاص بكلية الحقوق - جامعة العلوم التطبيقية بمملكة البحرين ، حيث يعالج توسع شركات التأمين في استخدام الأجهزة الالكترونية والأساليب العلمية الحديثة في مجال معالجة المعلومات الخاصة بالمتعاملين معها والتساؤل الذي يطرح نفسه حول المدى الذي يعتبر فيه القائم بأعمال التأمين أميناً على السر وبالتالي خضوعه للجزاء الذي فرضه المشرع إذا أفشى سراً من أسرار المتعاملين معه وخاصة أن النصوص القانونية لم تذكر شركات التأمين صراحة ضمن الأشخاص الملزمين بالسر المهني، ويعالج الباحثان الإطار الحاكم لهذا الالتزام على شركات التأمين وكذلك قواعد المسؤولية بغير قليل من العمق والإحاطة ، مع إلقاء الضوء على أحكام القانون المدني الأردني من منظور بحثي مقارنة مع مزيد من التحليل والتأصيل.



ويتناول الموضوع الخامس متابعات قانونية تتمثل في أولاً: الطاولة المستديرة المنعقدة بهيئة التشريع والإفتاء القانوني بعنوان **قانون تنظيم المباني ودوره في التنمية الاقتصادية والعمرائية** في أربعة محاور؛ أولها اشتراطات وإجراءات إصدار ترخيص البناء، أما المحور الثاني فيتعلق بالصعوبات التي تواجه القائمين بأعمال البناء، ويعالج المحور الثالث دعاوى البناء، ويعرض المحور الرابع للاتجاهات الحديثة في البناء، وأخيراً يسلط المحور الخامس الضوء على المسؤولية الجنائية للقائمين بأعمال البناء، ولعل الطاولة المستديرة بهذه المثابة تمثل بعداً تطبيقياً وعملياً للمسألة محل البحث تتسم بمزيد من العمق في المعالجة من خلال تبادل الرؤى القانونية للمتخصصين القانونيين والفنيين في مجال قوانين البناء، للواقع العملي والتشريعي الذي يكتنف المسألة محل البحث.

وثانياً: تتناول المتابعات القانونية موضوعاً مهماً يتعلق بأهم التعديلات الدستورية والتشريعية التي أدخلت على مجلس النواب عام ٢٠١٢، للمستشار محمد ياسين، نائب رئيس مجلس الدولة المصري، حيث تعرض هذه المتابعة المستحدثات الدستورية والتشريعية في المسألة محل البحث.

وتقدم القانونية في موضوعها السادس مقالاً في هذا العدد بعنوان **حماية الضحايا والشهود في القضايا الجنائية بين أحكام التشريع وقواعد التطبيق**، للمستشار / على الهوارى - المستشار بالنيابة العامة بمملكة البحرين- ويعالج المقال من منظور مقارنة الحماية الجنائية التي تكفلها الاتفاقيات الدولية للضحايا والشهود، ويتسم المقال بالعمق في المعالجة، مع البعد الدولي المقارن بالاتفاقيات الدولية في المسألة محل البحث.

وأخيراً تقدم القانونية الموضوع السابع بالانجليزية للمستشار الدكتور/ محمد عبدالمجيد إسماعيل - المستشار بهيئة التشريع والإفتاء القانوني بمملكة البحرين، نائب رئيس مجلس الدولة المصري، وزميل المجمع الملكي للمحكمين الدوليين بالمملكة المتحدة، والحاصل على جائزة الدولة في القانون بجمهورية مصر العربية (٢٠١١) - وعنوان البحث:



Liquidated Damages on International Public Works Agreements in the Anglo – American Jurisdictions: A Comparative Perspective.

وفيه يعالج الباحث بمزيد من العمق والتحليل اتجاهات المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لمسألة غرامات التأخير في عقود الأشغال ذات الطبيعة الدولية، والعقود الدولية الأخرى ، ويعرض لعشرات القضايا من القضاء الانجليزي والقضاء الفيدرالي الأمريكي ومحاكم الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمثل أحكام المحاكم بالقضاء الأنجلو أمريكي المبادئ القانونية الواجبة الإلتباع في دول القانون الأنجلو أمريكي Common Law Jurisdictions والتي تأخذ بنظام السوابق القضائية ويقارن الباحث بين اتجاهات القضاء الأنجلو أمريكي والنظام القانوني اللاتيني في فرنسا ومصر من منظور تحليلي دولي مقارنة ، حيث يتجه التشريع والقضاء في دول النظام اللاتيني إلى توقيع الغرامة بمجرد حدوث التأخير دون اشتراط ضرر يحيق بالمرفق العام ، بينما كانت اتجاهات القضاء الانجليزي والأمريكي منذ عام ١٩١٤ ، في القضية الأشهر في تاريخ المملكة المتحدة والصادر حكمها عن مجلس اللوردات البريطاني وهي Dunlop Case (HL) تذهب إلى أن القضاء الانجليزي لا ينفذ شرطاً عقابياً Penalty Clause وإنما يقدر التعويض بمقدار الضرر الفعلي Actual Loss الذي حاق بالمتعقد أو بالمرفق العام على أرض الواقع. إلا أن اتجاهات القضاء الانجليزي والأمريكي بهما بعض المستجدات لاسيما بعد القضية الشهيرة Phillips Hong Kong ، والصادر حكمها عام ١٩٩٣ من مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة ، على نحو ما يوضح الباحث.

